

المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)

مراجعة حسابات فترة السنتين
2009 - 2008

الفقرة

قائمة المحتويات

-	ملخص مراجعة الحسابات
14-1	متابعة التوصيات
16-15	النظام المالي والمعايير والمعلومات
21-17	نظام المراقبة الداخلية
23-22	تدقيق في أداء الميزانية 2009
55-24	مراجعة البيانات المالية للفترة 2009-2008
56	الخاتمة

المرفق: رأي مراجع الحسابات

يجب أن تسند مهمة المراجعة الخارجية للحسابات إلى عضو في أعلى هيئات المراقبة المالية في الدولة المعيّنة ويجب أن يكلف بها المسؤول شخصيا. وعملا بهذا الحكم، وبعد الجمعية العامة للويبو وجميعيات اتحادات باريس وبرن ومدريد ولاهاي ونيس ولشبونة ولوكارنو والتصنيف الدولي للبراءات ومعاهدة التعاون بشأن البراءات وفيينا، قرّر ممثلو الدول الأعضاء تجديد ولاية الحكومة السويسرية إلى غاية سنة 2011، بصفتها مراجع حسابات الويبو والاتحادات التي تديرها الويبو وحسابات مشروعات المساعدة التقنية التي تنفذها المنظمة. وقد أسندت إلى حكومة الكونفدرالية السويسرية، بصفتها مدير المكتب الفدرالي السويسري لمراجعة الحسابات، مهمة مراجعة حسابات الويبو.

وتخضع مهمتي لأحكام المادة 2.6 من نظام الويبو المالي وهي محدّدة في اختصاصات مراجع الحسابات الإضافية المرفقة بذلك النظام. وأمّارس وظيفتي بكل حياد واستقلالية، بدعم من معاويتي في المكتب الفدرالي السويسري لمراجعة الحسابات.

ويقدم المكتب الفدرالي كل الخدمات المتعلقة بالمراجعة الخارجية لحسابات الويبو بطريقة مستقلة كلياً عن دوره كهيئة عليا للمراقبة المالية في الكونفدرالية السويسرية. ويضم المكتب الفدرالي نخبة من المهنيين ذوي الكفاءات العالية والخبرة الكبيرة في مراجعة حسابات المنظمات الدولية.

ولمزيد من المعلومات، يمكن الاتصال بمدير المكتب:

M. Kurt Grüter
Directeur du Contrôle
fédéral des finances
de la Confédération suisse
Monbijoustrasse 45
3003 Berne
tél. +41 (0)31 323 10 01
kurt.grueter@efk.admin.ch

أو بالمسؤول عن المهات:

M. Didier Monnot
Responsable de mandats
tél. +41 (0)31 323 10 48
didier.monnot@efk.admin.ch

حرر في برن، يوم 5 يوليو 2010

رقم التسجيل: 1.10027.944.00333.02

modi/dear

ملخص مراجعة الحسابات

تتزامن فترة السنتين 2008-2009 في الويبو مع آخر تقرير محاسبي مقدم وفقا للمعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة (UNSAS) قبل الانتقال إلى تقديم تقرير محاسبي وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) ابتداء من 1 يناير 2010. وأفرزت مراجعة حسابات هذه الفترة عن نتائج جد مرضية في مجملها. ولم نلاحظ أية مشكلة مهمة، وبإمكانني بصفتي مراجع الحسابات أن أعطي رأيا عن مراجعة الحسابات دون أي تحفظ ولا أية ملاحظة.

وأودّ رغم ذلك التأكيد على أنني فضلت ألا أتقدم في هذا التقرير ببعض التوصيات المتعلقة بعملية الانتقال بين المعايير المحاسبية للأمم المتحدة والمعايير المحاسبية الدولية، لكنني سأتناول هذه القضايا في تقريرتي عن مراجعة حسابات الميزانية في بداية عام 2010 الذي من المقرر أن أتمه في خريف 2010.

وقد ذكرت في تقريرتي بعض النقاط التي كان لا بدّ من تناولها بمزيد من التفصيل. وأودّ على وجه التحديد أن أحصل في بداية عملية مراجعة الحسابات المسندة إليّ على صيغة مؤقتة كاملة عن تقرير الإدارة المالية لفترة السنتين قيد النظر. وإنني إذ أشيد بالتدابير الأولية التي اتخذتها المنظمة، لا يسعني إلا أن أدعوها إلى وضع مبادئ عامة بشأن إقامة نظام للمراقبة الداخلية في نظام الويبو المالي ولائحته. وأقترح بالتالي أن تضع المنظمة تعريفا رسميا للإجراءات الرئيسية وتنفيذها وتعمل على توثيق عمليات التدقيق المنجزة.

النظام المالي والمعايير والمعلومات

النظام المالي وموضوع مراجعة الحسابات

1. خضعت الفترة المالية 2008-2009، بالإضافة إلى الأحكام المعنية من مختلف المعاهدات، إلى أحكام نظام الويبو المالي ولائحته النافذ اعتبارا من 1 يناير 2008 (المعدّل في 1 أكتوبر 2009). ويستند هذا التقرير إلى مراجع أساسية هي الميزانية الأصلية والميزانية المعدّلة التي وافقت عليها الدول الأعضاء في 12 ديسمبر 2008 بحجيف وتقرير الإدارة المالية والمعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة.
2. وتناول التدقيق البيانات المالية في 31 ديسمبر 2009 للويبو والاتحادات التي تديرها الويبو وحسابات الميزانية ومدى توافقها.
3. وأجريت مراجعة أيضا لحسابات الفترة 2008-2009 لاتحاد اتفاقية حماية الأصناف النباتية الجديدة (الأوبوف) وحسابات سنة 2009 لصندوق الويبو (المقفل) للمعاش التقاعدي بالإضافة إلى تدقيق مرحلي في عام 2009 لمشروع تشييد المبنى الإداري الجديد. وترد نتائج تلك المراجعة في تقارير منفصلة.
4. وفي إطار مهمات مراجعة الحسابات التي أجريتها خلال الفترة 2008-2009، أودّ أن أشير إلى أن معاويتي أجروا تدقيقا معلوماتيا للنظام المحاسبي. وصدرت نتائجه في تقرير آخر مؤرخ في 23 ديسمبر 2008.

5. وخضعت وظيفة التدقيق الداخلي في الـويو أيضا لتقييم أجرته وفقاً لأحكام المعايير الدولية لمراجعة الحسابات¹ التي تقتضي من مراجع الحسابات الخارجي أن يراجع أنشطة التدقيق الداخلي ووقعها المحتمل على عملية مراجعة الحسابات الخارجية. وأصدرت نتائج ذلك التقييم في تقرير خاص بالموضوع في 11 أغسطس 2009.
6. وأجري في عام 2009 تدقيق في المراقبة المالية لإدارة البنية التحتية والسطحية في ثلاث منظمات دولية منها الـويو. وأجري التدقيق على أساس معايير المراقبة التي وضعتها المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات² (معياري المراقبة 1.0.38 و1.0.40). وينص المعياران على أن تشمل مراقبة الأموال العامة مراقبة الامتثال للقواعد والتحقق من النتائج وأن يشمل التحقق من النتائج بحث جوانب التوفير والمردودية والفعالية من حيث التكلفة. وصدرت نتائج هذا التدقيق في تقرير خاص استكمل في فبراير 2010.
- معايير مراجعة الحسابات والمعلومات المتوفرة وكلمة شكر**
7. أجريت مراجعة الحسابات وفقاً للمعايير السويسرية لمراجعة الحسابات (NAS) الصادرة عن الغرفة السويسرية للمحاسبين (إصدار 2004)³، مع احترام شروط الاختصاصات الإضافية المرفقة بنظام الـويو المالي ولائحته.
8. والمسائل التي لا تكنسي أهمية كبيرة فإنها لم تذكر في هذا التقرير وإنما طرحت ونوقشت مع المسؤولين أثناء إعداد هذا التقرير.
9. وناقشنا نتائج مراجعة الحسابات مع السيد فيليب ففاتيه، مدير المالية (المراقب المالي) والسيدة جانيس كوك روبنس، مديرة خدمة الشؤون المالية، ومع مسؤولين آخرين يعملون أساساً في شعبة المالية والبرنامج والميزانية في الجلسة الختامية يوم 4 يونيو 2010. وأصدرنا في تلك المناسبة بعض التوصيات التي حظيت بالموافقة. ولذلك، فضلت عدم التطرق لتلك المسائل في هذا التقرير وأن أكتفي بأن ألفت عناية جمعيات الدول الأعضاء إلى العناصر التي أعتبرها أساسية.
10. وعند إجراء المراجعات الاستقصائية، اختار معاوني بعض العينات معتمدين على درجة الخطر وأهمية المبالغ المقيدة في البيانات موضع البحث.
11. وأودّ أن أعرب عن شكري لجميع موظفي الـويو الذين تعاملنا معهم والذين لم يدخروا جهداً في تزويدنا بالمعلومات والوثائق اللازمة لأداء مهمتنا.
12. والتقي معاوني أثناء أعمال المراجعة في عدة مناسبات بالسيد فيليب ففاتيه، مدير المالية (المراقب المالي)، والسيد أوارد بيشوب، نائب مدير المنشور القانوني، والسيد سرجيو إسكوديرو، مدير مكتب قسم الشؤون القانونية والعقود بمكتب المنشور القانوني، والسيدة جانيس كوك روبنس، مديرة خدمة الشؤون المالية، ومع مسؤولين آخرين في إدارة الشؤون المالية، والبرنامج والميزانية ومع إدارات أخرى من بينها شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية.

¹ المعايير الدولية لمراجعة الحسابات (ISA). المعيار 610 ISA بشأن "النظر في عمل التدقيق الداخلي".

² المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات العامة (INTOSAI).

³ تنص هذه المعايير السويسرية لمراجعة الحسابات (NAS) على الالتزام بتطبيق كل المعايير الدولية الصادرة في 30 يونيو 2003 عن المجلس الدولي لمعايير مراجعة الحسابات والتأمين (IAASB).

13. وقد حصلنا على قائمة بالمنازعات والطعون والدعاوى المقامة ضد الويبو إلى جانب التحقيقات الجارية من جهة شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية وكل الترتيبات المتصلة بها. وتجدر الإشارة إلى أن معظم القضايا العالقة ليس سوى مسائل هامشية ولا تعرّض المنظمة لأي خطر مالي كبير.
14. وأودّ التأكيد في هذا الصدد على أن تقرير الإدارة المالية هو من الوثائق الأساسية لحسن تنفيذ عملية مراجعة الحسابات شأنه في ذلك شأن البيانات المالية. ولذلك، فإنه من الضروري أن يحصل معاوتي على صيغة مؤقتة في بداية عملهم. ومن شأن ذلك أيضا أن يمكنهم من التقليل من اتصالاتهم مع سائر المسؤولين المعنيين.

متابعة التوصيات

15. لا يتناول هذا التقرير التوصيات⁴ التي قدّمت في تقارير مراجعة الحسابات السابقة والتي تعتبر منقّدة أو في طريق التنفيذ. وبالنظر إلى الأعمال المنجزة، فإن التوصيات الست الواردة في تقرير التدقيق في النتائج المالية لإدارة قوائم الموجودات تعتبر على أنها قد نفذت.
16. أما التوصيات التي لها وقع مباشر على عملية الانتقال إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ابتداء من 1 يناير 2010، مثل تلك المتعلقة بالخصّصات أو بقيود الإيرادات، فإنها منقولة في التقرير الخاص بمراجعة ميزانية بداية الفترة المالية.

نظام المراقبة الداخلية

نظام للمراقبة الداخلية في طور التشكيل

17. أجرى معاوتي تدقيقا لنظام المراقبة الداخلية الحالي وفقا لمعيار NAS 890. واستند هذا التدقيق على العناصر التالية:

- محيط المراقبة
- والمعلومات والاتصالات
- والتتبع
- وتقييم المخاطر وأنشطة المراقبة

18. وللويبو لجنة مستقلة للتدقيق ومدقق داخلي تابع لشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية. ويساهم هؤلاء المسؤولون في مراقبة العمليات الإدارية في الويبو.
19. وفيما يتعلق بالمهام العملية، لاحظت أن الويبو لديها نظام للمراقبة الداخلية وهو نظام يعمل جيدا في خدمة الشؤون المالية. ولاحظت أيضا أن نظام المراقبة الداخلية هو في طور التشكيل وأن المنظمة عيّنت موظفة من خدمة الشؤون المالية كي تعنى بمهمة تتبّع هذه المهمة في هذا القطاع. ولاحظت أيضا وجود تحليلات للمخاطر في

⁴ التوصيات من 1 إلى 5 و7 التي قدّمت في التقرير النهائي لمراجعة حسابات الفترة 2006-2007.

مجال البناء وأدوات للإدارة المتكاملة⁵ في مجال تكنولوجيا المعلومات. وتعمل شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية من جهتها على إجراء تحليلها الخاص للمخاطر في إطار إعداد برنامجها السنوي للتدقيق.

التوصية رقم 2009/2: إني إذ أشيد بالتدابير الأولى التي اتخذتها الويبو، لا يسعني إلا أن أدعو المنظمة إلى وضع مبادئ عامة بشأن إقامة نظام للمراقبة الداخلية في نظام الويبو المالي ولائحته. وينبغي أن تشمل الأحكام الجديدة أيضا الدور الذي تؤديه الإدارة العليا للويبو في التدقيق والموافقة على نظام المراقبة الداخلية الحالي. وأقترح بالتالي أن تضع المنظمة تعريفا رسميا للإجراءات الرئيسية وتنفيذها وتعمل على توثيق عمليات التدقيق المنجزة.

20. وعندما تكون الويبو قد طوّرت نظامها للمراقبة الداخلية بالقدر الكافي فيصبح نظاما معياريا، يمكن آنذاك إقامة آلية لترصد أعمال المراقبة. ومن خلال ترصد أعمال المراقبة، ستكون إدارة الويبو قادرة على التحقق من تحقيق أهداف نظام المراقبة الداخلية. وفي سياق تحسين النظام الحالي للمراقبة الداخلية، أرسل معاوئي بالبريد الإلكتروني إلى السيد فيليب ففاتيه والسيدة جانيس كوك روبنس بعض الوثائق النموذجية كمثال يمكن الاسترشاد به لإقامة نظام للمراقبة الداخلية في هيئة للإدارة العامة.

21. وتجدر الإشارة إلى أن التعليقات الإدارية رقم 2010/16 التي أصدرها المدير العام للويبو، السيد فرانسيس غري، بعنوان: "تنفيذ توصيات الرقابة الإدارية: إجراءات إعداد التقارير وتحديد الأدوار والمسؤوليات"، تحدّد الإجراءات الواجب اتباعها لإعداد التقارير للمسؤولين عن البرامج وسائر الموظفين المسؤولين وتساهم في تعزيز نظام المراقبة الداخلية.

تدقيق في أداء ميزانية الفترة 2008-2009

أداء الميزانية: مبالغ وتحويلات ممتثلة للنظام المالي

22. يلخّص الجدول التالي الميزانية المعدّلة للفترة 2008-2009 التي وافقت عليها جمعية الدول الأعضاء في 12 ديسمبر 2008 وحسابات فترة السنتين 2008-2009 كما هي مقدمة في تقرير الإدارة المالية للفترة 2008-2009:

الميزانية المعدّلة (بالفرنك السويسري)	الحسابات (بالفرنك السويسري)	
628'400'000	607'400'000	مجموع الإيرادات
- 628'400'000	- 582'800'000	مجموع النفقات
0.00	24'600'000	صافي النتيجة

23. وبالنسبة إلى أداء الميزانية، أحيل القارئ إلى تعليقات المدير العام الواردة في تقرير الإدارة المالية. وقد تمت تحويلات الميزانية فيما بين البرامج وفقا لمقتضيات المادة 5.5 من نظام الويبو المالي.

⁵ نظام التخطيط للموارد المؤسسية (ERP).

مراجعة البيانات المالية للفترة 2009-2008

بعض الأرقام الرئيسية في البيانات المالية للفترة 2009-2008: تأكيد لحالة مالية سليمة

24. أجريت مراجعة للمعلومات الواردة في للبيانات المالية 1 إلى 4 من تقرير الإدارة المالية للفترة 2009-2008 وفي "الملاحظات بشأن تقرير الإدارة المالية للفترة 2009-2008" المعروضة في نهاية الوثيقة.
25. وفي الجدول التالي مقارنة بين المبالغ الرئيسية من أرصدة الميزانية في نهاية 2007 ونهاية 2009. ولن أقدم بأي تعليق حول هذه المبالغ. وفي النقاط التالية من التقرير، سأتناول بتفصيل بعض الحسابات من بيان الميزانية في 2009 مع بعض التعليقات المحددة.

2009/12/31	2007/12/31	المرجع
519'178'000	429'240'000	إجمالي رصيد الميزانية
30'632'000 *	76'675'000	نتيجة الفترة المالية
350'890'000	362'285'000	السيولة
168'288'000	66'955'000	أصول أخرى
245'451'000	195'547'000	أموال أجنبية
47'806'000	38'405'000	مخصصات (قيمة إجمالية)
195'288'000 ***	118'613'000 **	أموال احتياطية

* الفائض المبين هنا لا يشمل المشروعات الممولة من الاحتياطي التي بلغت تكلفتها 6 009 ألف فرنك سويسري

** مبلغ الأموال الاحتياطية المبين هنا لا يشمل الفائض المحقق في فترة السنتين 2007-2006 (76 مليون فرنك سويسري)

*** هذا المبلغ لا يشمل توزيع صافي الإيرادات (24 مليون فرنك سويسري) من الفترة 2009-2008 الذي لا يزال مقبلاً

بتاريخ صلاحية في 2009

السيولة: محدّدة دورياً بطريقة ليست الأحسن دائماً

26. تمت مقارنة الأرصدة في 31 ديسمبر 2009 لمختلف الحسابات النقدية مع الأرصدة المستخرجة من الكشوف الصادرة عن البنوك. ولوحظ أن أرصدة معظم الحسابات تختلف بين المبالغ المبينة في كشوف البنوك وتلك الواردة في بيان الميزانية. وقد وجدنا السبب في كل تلك الاختلافات من خلال مستندات مطابقة الحسابات التي أعدت لهذا الغرض. ويرى معاوني أن تعليقات إقفال الحسابات التي صدرت في نهاية الفترة 2009-2008 كانت تحتاج إلى بعض التحسين. ونلاحظ في هذا الصدد أن إعداد تعليقات أكثر تفصيلاً فيما يتعلق بإقفال الحسابات بالإضافة إلى التحديد الدوري للحسابات هما مشكلتان سوف تحلان عند الانتقال إلى المعايير المحاسبية الدولية.

الودائع: إدارة حكيمه ومناسبة

27. كانت أموال الودائع تبلغ حوالي 327 مليون فرنك سويسري في 31 ديسمبر 2009، وهي مودعة لدى الإدارة الفدرالية للشؤون المالية. ولم تصدر الإدارة الفدرالية بياناً يؤكد أية معاملات، ولذلك فقد راجعنا حسابات أرصدة إقفال الحسابين في 31 ديسمبر 2009 بالاستناد إلى المستندات المحاسبية للفصل الأول من عام 2010. وتؤكدنا من أن المستندات متطابقة وليس هناك ما يبرر إجراء أي فحص آخر في هذا الصدد.

28. وعند إجراء المراجعة المرحلية لحسابات فترة السنتين قيد البحث في خريف 2008، أجرى معاوئي تحليلاً لحركة الأموال في حسابات الإيداع ودققوها خلال الفترة من 1 يناير إلى 30 سبتمبر 2008. وكان لديهم انطباع حسن بعد إجراء تلك المراجعات. والاستراتيجية التي تعتمدها الويبو فيما يتعلق بالودائع، والتي يمكن أن نصفها بالحكيمة، أتت بنتائجها لا سيما خلال الأشهر الأخيرة التي شهدت اضطراب الأسواق المالية. وتجدر الإشارة إلى أن أكبر ودائع السيولة تتم لدى الكونفدرالية السويسرية والإيرادات المحققة هي جيدة والمخاطر المقابلة لها (سلامة الوضع المالي للجهة الدائنة) تظل قليلة. وكانت إدارة السيولة سليمة سواء بالعملة السويسرية أو العملات الأجنبية لدى مؤسسات مالية أخرى.

الاشتراكات المتأخرة والمجمّدة: ضرورة جمع مخصصات

29. تمثل الاشتراكات المستحقة المقيّدة في حسابات الأصول من 12000 إلى 12018 مبلغاً قدره 4 700 902 فرنكات سويسرية. وهي الاشتراكات المقررة التي لم تدفعها بعد بعض الدول الأعضاء. ومن خلال تحليل تاريخي للاشتراكات المستحقة حتى 31 ديسمبر 2009، تبين أن الاشتراكات المقررة لبعض البلدان لا تزال مستحقة الدفع منذ عدة سنين. وبالنظر إلى الجدول الزمني لتسديد تلك المبالغ المستحقة للويبو، لاحظ معاوئي أن إدارة الشؤون المالية في الويبو غير قادرة على تغطية قسط كبير من تلك الديون المفتوحة. وبالإضافة إلى الاشتراكات المتأخرة، هناك اشتراكات أخرى قيمتها 4 444 300,00 فرنك سويسري حتى 31 ديسمبر 2009 تم تجميدها (الحسابات من 27200 إلى 27219). وهي الاشتراكات المتأخرة والساقطة لسنة 1990 للبلدان الأقل نمواً. وينبغي فتح مخصصات لتغطية كل الديون التي تزيد على سنة واحدة. وسيتم التصدي للمسائل المتعلقة بالمخصصات عند الانتقال إلى المعايير المحاسبية الدولية.

الأصول الملموسة

30. تعدّ إعادة تقييم الأصول الملموسة من العناصر الأساسية عند الانتقال إلى المعايير المحاسبية الدولية، ولا بدّ أن أتناول هذه المسألة في تقريرتي عن مراجعة حسابات رصيد الميزانية في بداية 2010. وأودّ الإشارة مع ذلك ومن باب العلم إلى أن قيمة الأصول الملموسة خلال الفترة قيد المراجعة بلغت 313 مليون فرنك سويسري. وهي تشمل المباني الإدارية المستخدمة وتكاليف الأشغال الجارية فيما يتعلق بالمباني قيد التشييد. وفي 31 ديسمبر 2009، بلغت مبالغ الاهتلاك الكلية لهذه المباني 180,5 مليون فرنك سويسري.

31. وتجدر الإشارة إلى أن الويبو أبرمت عقداً بمجّد اثماني قدره 114 مليون فرنك سويسري لدى بنكي كنتوني جنيف وفو (BCV و BCG). وفي 20 مارس 2009 سمحت الويبو مبلغ 50 مليون فرنك سويسري لتمويل جزء من تكلفة تشييد المبنى الإداري الجديد. وتملك الويبو حق السحب إلى غاية 8 فبراير 2011 إذا أرادت رفع سقف اقتراضها لدى البنكين الكنتونيين لتمويل الرصيد المتبقي من تكلفة تشييد المبنى الإداري الجديد.

ضرورة مسك قوائم للموجودات

32. لم يحصل معاوئي على قوائم جرد مفصّلة بالأجهزة والمعدات والمواد والإمدادات للويبو (أثاث وأجهزة حاسوبية وغير ذلك من المواد والأدوات). ولا بدّ من أن نشير في هذا الصدد إلى أن هذا النوع من الأصول الملموسة يرد في بيان الميزانية بقيمة رمزية قدرها 1 فرنك سويسري.

33. وفي 31 ديسمبر 2009 بلغت قيمة تأمين الأجهزة والمعدات 51,6 مليون فرنك سويسري، ولكن التقديرات الأولى فيما يتعلق ببيان الميزانية وفقا للمعايير المحاسبية للأمم المتحدة وإعادة تقييمه وفقا للمعايير المحاسبية الدولية تدل على أن تلك القيمة أقل بكثير من ذلك ولا تتجاوز 5,1 مليون فرنك سويسري تقريبا.

التوصية رقم 2009/3: لا أودّ الخوض هنا في القضايا المتعلقة بالانتقال إلى المعايير المحاسبية الدولية IPSAS، وإنما أقترح أن تستعرض الويبو بعض البنود التعاقدية في "تأمينها التجاري" للتأكد من أنها تناسب احتياجاتها، فقد يفضي ذلك إلى تحقيق وفورات في أقساط التأمين السنوية، ولو طبقت في سنة 2009 لبلغت تلك الوفورات 164 00 فرنك سويسري.

المخصصات: ضرورة إعادة التقييم عند الانتقال إلى المعايير المحاسبية الدولية

34. يرد في بيان الميزانية مبلغ 47,8 مليون فرنك سويسري في مختلف حسابات المخصصات في نهاية 2009 وفقا للجدولين 13 و 14 من تقرير الإدارة المالية. وبالمقارنة مع قيمة الفترة 2006-2007 السابقة، يمثل المبلغ الإجمالي المخصص حتى 31 ديسمبر 2009 مبلغا يزيد بحوالي 9,4 مليون فرنك سويسري. ورغم هذه الزيادة المهمة، أرى أن هذه المخصصات ربما لا تغطي بعد كل المبالغ الواجب تخصيصها وفقا للمعايير المحاسبية الدولية. وكما ذكرت آنفا، سأتناول هذه المسائل في تقريرتي حول مراجعة حسابات بيان الميزانية في بداية 2010 مع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

التزامات غير مقيّدة: في انتظار آخر البيانات عن المبالغ

35. استلمت معاويتي قائمة بالتزامات التعاقدية التجارية للويبو مع شركاء خارجيين. ولا تحتوي القائمة على مبالغ الالتزامات التعاقدية ولا على جدولها الزمني. ومن المقرر أن تعمل الإدارات المعنية على إعداد قائمة بأحدث البيانات خلال سنة 2010.

الصناديق الاستثنائية: تمت مطابقة المبالغ

36. تمسك الأصول والخصوم الخاصة بالصناديق الاستثنائية في حسابات منفصلة عن حسابات الويبو. وترد البيانات المالية الموحدة لكل الصناديق الاستثنائية إلى جانب المعلومات المتعلقة بكل مشروع في فصل "الصناديق الاستثنائية" من تقرير الإدارة المالية للفترة 2008-2009. وتمكّن معاويتي من التأكد من صحة تلك المعلومات من خلال التدقيق في عينات منها.

37. وتودع الأموال المستلمة من كل جهة مانحة في حسابات مصرفية مستقلة وبصورة فردية. وتمت مقارنة أرصدة كل تلك الصناديق الاستثنائية في 31 ديسمبر 2009 بالأرصدة المقيّدة في البيانات أو الشهادات التي قدّمها تلك الجهات المانحة. وانطلاقا من مستندات المطابقة، فقد تبين أن تلك المبالغ متطابقة.

مصروفات الموظفين: بيانات الموظفين مضمونة بكاملها

38. كلّفت معاويتي المشرفين على التدقيق المعلوماتي بإجراء تحليل لمصروفات الموظفين المستخرجة من نظام SIGAGIP باستعمال أداة ACL (لغة التدقيق المعلوماتي). وتأكّدوا من تطابق البيانات بين البرنامج المعلوماتي SIGAGIP ونظام AIMS PeopleSoft (خدمة الشؤون المالية) بهدف التحقق من اكتمال بيانات

مصروفات الموظفين التي تستخرجها المنظمة. وانطلاقاً من الاختبارات التي أجريتها، يمكنني أن أؤكد على أن هذا المعيار مستوفى. والنتائج التي توصلنا إليها مرضية في مجملها.

39. ومصروفات الموظفين جزء كبير من تكاليف التشغيل في الويبو. وطلبت من معاوني أيضاً التأكد من عدة ملفات للموظفين مع الأجور المدفوعة لموظفين في درجات مدير ومهني وعام. ولم تسفر مراجعة تلك العينة من الملفات عن أية ملاحظة تذكر. والأجور المدفوعة تطابق الشروط الفردية السارية على الأشخاص المعنيين.

التعويض المدفوع للمدير العام السابق بانتهاء عقده: مسألة عاجتها الدول الأعضاء

40. الدول الأعضاء هي التي عاجلت التعويض الذي دفع للمدير العام السابق بانتهاء عقده. وبلغ ذلك التعويض تقريباً ما يعادل المرتب السنوي و60 من أيام العطل السنوية المتراكمة ومنحة العودة إلى الوطن ومنحة التعليم. وبلغ هذا التعويض في المجموع حوالي 736 000 فرنك سويسري. وطلبت من معاوني أن يفحصوا المستندات المتعلقة بهذا التعويض. ولاحظوا أن المستندات المحاسبية الخاصة بهذا التعويض حصلت على التصريح الرسمي للمنظمة في السياق الحساس الذي كان سائداً آنذاك. وأكثفي بذلك ذلك للعلم فقط.

المواد المكتبية والإمدادات: مشتريات تخضع للمراقبة

41. دقق معاوني في إجراءات شراء المواد المكتبية والإمدادات بصورة عامة فيما يتعلق بشعبة المشتريات والأسفار. وأسفرت الفحوص عن وجود إجراءات للموافقة والمراقبة. وأجريت مراجعة لبعض العينات من الفترة الممتدة من يناير 2008 حتى سبتمبر 2009 في حسابات 75312 "المواد المكتبية" و75319 "الإمدادات الأخرى"، وكانت نتائجها جيدة.

اشتراكات الدول الأعضاء: حسابات سليمة تم التأكد منها

42. بلغ مجموع الاشتراكات المقررة للدول الأعضاء في الويبو 34,8 مليون فرنك سويسري للفترة 2008-2009. وكانت الاشتراكات المحتسبة للسنتين متقاربة جداً. وبالاستناد إلى العينات التي فحصها معاوني، يمكنني أن أؤكد صحة مبالغ اشتراكات الدول الأعضاء كما هي مبينة في الجدولين 9 و10 من البيانات المالية للفترة 2008-2009.

43. وعلى أساس الجدول 11 "الاشتراكات المستلمة قبل استحقاقها" في تقرير الإدارة المالية، كانت المبالغ المستلمة مقدماً حتى 31 ديسمبر 2009 تزيد بعض الشيء عن 1,4 مليون فرنك سويسري. ومن خلال فحص بعض العينات، تبين أن أنغولا والكامبيرون وسورينام دفعت مبالغ مقدّمة لعدة سنوات.

رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات (اتحاد المعاهدة)

44. يحقق قطاع معاهدة التعاون بشأن البراءات إيراداته من الرسوم المحصلة لقاء طلبات البراءات الدولية والتي تمثل أكثر من 81% من إجمالي الرسوم التي تحصلها الويبو. وتبلغ إيرادات قطاع البراءات حوالي 444 مليون فرنك سويسري من رسوم الطلبات الدولية التي تحوّلها مكاتب تسلم الطلبات إلى المكتب الدولي، ويعدّ القطاع بذلك المصدر الرئيسي لموارد الويبو المالية (73% من إجمالي إيرادات الويبو).

45. وانطلاقاً من الشرح الذي حصلت عليه، أرى أن من الممكن البحث عن طريقة لترشيد الإجراءات المتعلقة بتحصيل رسوم التحويل ورسوم الإيداع والبحث الدولي. ومن خلال تحصيل مبلغ إجمالي يشمل مجموع تلك

الرسوم الثلاثة المذكورة وتحويله مباشرة وفقا للجدول الساري في تاريخ إيداع الطلب الدولي وموعد النشر الدولي من الممكن التخفيف بقدر كبير من العمل اللازم لمطابقة مختلف حسابات نظام معاهدة البراءات.

46. وبالنسبة إلى متابعة معالجة الملفات، لاحظت أن الويبو لا تستطيع أن تعرف اليوم التقدم المحرز في معالجة الملفات (الأعمال الجارية) بطريقة شاملة، لكنها تستطيع أن تستخرج المعلومات بطريقة فردية انطلاقا من الرقم المرجعي للملف في النظام المعلوماتي. ومن خلال تغيير طريقة معالجة الملفات من الممكن تحسين تحديد الإيرادات عبر الزمن.

47. وعلى المستوى الدولي، يؤدي تطبيق القاعدة 1.16(ه) من اللائحة التنفيذية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات إلى وضع الويبو في موقف غير مرجح بسبب خطر الخسارة أو الكسب من صرف العملات لإدارات البحث الدولي عند حساب الرسوم المستحقة لها والتي يكون المكتب الدولي وفقا للعقود المبرمة ملزما بتحملها دون أن تكون له إمكانية التدخل بأية طريقة كانت. ونلاحظ أن إثبات فارق سعر الصرف يتم على أساس شامل من قبل إدارات البحث. ولا يستلم المكتب الدولي تفاصيل تلك الفوارق التي قد تمكنه من إجراء مراقبة دقيقة.

48. وعلى المستوى الداخلي في المنظمة، وفيما يتعلق بتحديد أسعار تسجيل العلامات، تتاح عدة وسائل للدفع بما فيها بطاقات الائتمان. ونشير في هذا الصدد إلى أن تكاليف معالجة الدفع من حساب بنكي إلى آخر وبواسطة بطاقات الائتمان يجب أن تخصم من الإيرادات، ويعد المبلغ المخصوم في تلك الحالة كسبا ضائعا بالنسبة إلى الويبو. أضف إلى ذلك تقلبات أسعار الصرف التي تعرض المنظمة إلى مخاطر لأن تلك المدفوعات تتم بعملة مختلفة. وتشكل إدارة الأسعار بالعملات الأجنبية وتسويتها المرحلية وفقا لتقلبات سعر صرف العملات عبء ثقيل بالنسبة إلى المنظمة. ثم إن تنفيذها الفعلي لا يتم إلا بعد عدة أسابيع. ويترتب على ذلك عبء إداري كبير بالنسبة إلى المنظمة.

التوصية رقم 2009/4: انطلاقا من المسائل التي طرحت أعلاه، يقترح مراجع الحسابات الخارجي النظر في إمكانية حصر تحديد الأسعار في ثلاث أو أربع عملات فقط (الفرنك السويسري واليورو والدولار الأمريكي والين الياباني مثلا). ومن شأن ذلك أن يخفف عبء عمل خدمة الشؤون المالية وقطاع معاهدة التعاون بشأن البراءات وأن يخفف من المخاطر المالية التي تتعرض لها الويبو بسبب تقلب أسعار الصرف. ذلك هو الاتجاه الذي أوصي باتباعه في مناقشات مختلف الإدارات المعنية داخل المنظمة في بحثها عن التعديل الملائم لللائحة التنفيذية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات، وبصورة خاصة أحكام القاعدة 1.16(ه) منها.

49. وفي إطار الانتقال إلى المعايير المحاسبية الدولية (IPSAS)، وضعت الويبو نموذجا يمكنها من حصر المبالغ المستلمة قبل استحقاقها من رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات لقاء البراءات التي لم تكن قد نشرت في نهاية الفترة المالية. وأجرى معاويي القائمين على التدقيق المعلوماتي تدقيقا بواسطة أداة ACL (لغة التدقيق المعلوماتي) للتحقق من صحة النموذج، وثبت لهم ذلك. بيد أن المراجعات التي أجروها أسفرت أيضا على أن بعض التكاليف الإضافية وتكاليف المعالجة لم تكن محسوبة ضمن المبالغ المبينة وهو ما يمثل قيمة إجمالية غير محصورة قدرها 38 مليون فرنك سويسري. وستطرح هذه المسألة قريبا عند مراجعة حسابات بيان الميزانية في بداية 2010 وفقا للمعايير المحاسبية الدولية. ولاحظ معاويي أيضا أن البيانات الإحصائية المتعلقة بإيداع البراءات، المستخرجة من نظام أوراكل والمدخلة فيما بعد ضمن البيانات الإحصائية تحتوي على بعض التباينات، لكن الفوارق صغيرة.

⁶ القاعدة 1.16(ه) فيما يتعلق بتسديد رسم البحث بعملة مقررة تكون خلاف العملة المحددة، إذا كان مقدار الرسم الذي تسلمته إدارة البحث الدولي بالعملة المقررة، عند تحويله إلى العملة المحددة، أقل من مقدار الرسم الذي كانت قد حددته، يسد المكتب الدولي الفرق للإدارة المذكورة. أما إذا تجاوز مقدار الرسم المتسلم مقدار الرسم المحدد، فإن الفرق يعود للمكتب الدولي.

رسوم التسجيل الدولي للعلامات (اتفاق مدريد)

50. أجرى معاوئي تدقيقا للإجراءات المتعلقة بقيد الرسوم الأساسية للتسجيل الدولي للعلامات التجارية (اتفاق مدريد) في حسابات المنظمة. والمبالغ المحصلة لقاء الطلبات الدولية للتسجيل والتجديد مطابقة للمبالغ المودعة.

51. ولكنهم لاحظوا بعض التباينات الطفيفة بين التسجيلات التي حسبتها إدارة المالية وتلك التي حسبتها إدارة العلامات (قيم إحصائية). وبالنظر إلى عدم أهمية هذه البيانات، فضّلنا عدم إجراء فحص أكثر انتظاما لتحديد الأسباب وراء تلك الفوارق.

52. وأجري فحص لعينات من مختلف جداول "توزيع رسوم مدريد" في تقرير الإدارة المالية (الرسوم والإضافية والرسوم التكميلية والرسوم الفردية لسنتي 2008 و2009). ولوحظت بعض الأخطاء التي تم تصحيحها تّوا.

رسوم التسجيل الخاصة بالإيداع الدولي للرسوم والنماذج الصناعية (اتفاق لاهاي)

53. لأغراض التقرير المحلي لسنة 2008 لمراجعة حسابات الفترة 2008-2009، كلفت معاوئي بمراجعة رسوم التسجيل الخاصة بالإيداع الدولي للرسوم والنماذج الصناعية (اتفاق لاهاي). وتبين من خلال المراجعات التي أجريت أن مختلف الرسوم التي يحسبها المودعون عند إيداع طلبات التسجيل أو التجديد تخضع لتدقيق منتظم من قبل مكتب التسجيل في الويبو.

54. ومن خلال التدقيق الذي أجراه معاوئي وركزوا فيه على النتائج المحققة خلال شهري سبتمبر وأكتوبر 2008، تبين أن هناك توافق بين الرسوم المحصلة فعلا لقاء التسجيلات الدولية أو تجديدها والخاضعة لوثيقة سنة 1960 أو وثيقة سنة 1990 وفقا للقاعدة 1.12 "1" و"2" و"3" وما يليها من اللائحة التنفيذية المشتركة لاتفاق لاهاي ووفقا لجدول الرسوم الساري اعتبارا من 1 يناير 2008. وأجرينا تدقيقا في توزيع المبالغ المقيدة في البداية عندما يدفع الزبون المبلغ المطلوب إلى غاية توزيعها على حسابات إيرادات الويبو، وفي المبالغ الموزعة على البلدان المعنية (بين 160 000 و180 000 فرنك سويسري في الشهر تقريبا)، وكانت نتائج التدقيق إيجابية. أما التباينات التي لاحظناها فقد صحّحت في الشهر التالي مما سمح بتأكيد فعالية نظام المراقبة الذي وضع في هذا المضمار.

55. وأجرى معاوئي فحصا على عينات من جداول اتحاد لاهاي المتعلقة برسوم الدولة ورسوم التعيين. وتبين أن القيم التي تمت مراجعتها كما وردت في تقرير الإدارة المالية صحيحة.

الخاتمة

56. بعد مراجعة الحسابات، بإمكانني إعطاء رأي المراجع المرفق بهذا التقرير والمعد وفقا للفقرة 5 من اختصاصات مراجع الحسابات (المرفق 2 من نظام الويبو المالي ولائحته).

ك. غروتر
مدير المكتب الفدرالي
السويسري لمراجعة الحسابات
(مراجع الحسابات)

المرفق:
رأي مراجع الحسابات

المكتب الفدرالي السويسري لمراجعة الحسابات

مرفق الوثيقة 1.10027.944.00033.02

رأي مراجع الحسابات

فحصت البيانات المالية للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) الواردة في البيانات المالية من 1 إلى 4 وفي الملاحظات عن تقرير الإدارة المالية للفترة 2008-2009 والبيانات المالية للصاديق الاستثنائية للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2009 والواردة في الوثيقة المذكورة. وأتمت أعماله في 28 مايو 2010. وتقع مسؤولية إعداد تلك البيانات المالية على عاتق المدير العام. ويقوم دوري على التعبير عن رأيي بشأن تلك البيانات في ضوء المراجعة التي أجريتها للحسابات.

وقد قمت بمراجعة الحسابات وفقا للمعايير السويسرية لمراجعة الحسابات (NAS) الصادرة عن الغرفة السويسرية للمحاسبين (إصدار 2004). وتقتضي تلك المعايير مني أن أصمم عملية المراجعة وأنفذها بما يكفل قدرا كافيا من اليقين بأن البيانات المالية سليمة من أي خطأ فادح. وتشمل عملية المراجعة أساسا فحص الوثائق المؤيدة للمبالغ والمعلومات الواردة في البيانات المالية على أساس العينات وإلى الحد الذي يعتبره مراجع الحسابات الخارجي ضروريا في ظروف الحال. وأعتبر أن مراجعة الحسابات التي أجريتها أساس معقول للرأي الذي أبديه في هذا المقام.

وفي رأيي أن البيانات المالية فيها عرض واف عن كل النقاط الأساسية للوضع المالي في 31 ديسمبر 2009 ونتائج المعاملات وحركة الأموال للفترة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقا لقواعد الويبو المحددة بشأن المحاسبة والمعرضة في "الملاحظات عن تقرير الإدارة المالية للفترة 2008-2009" والتي تم تطبيقها بالطريقة المتبعة في الفترة السابقة.

وفي رأيي أيضا أن أعمال الويبو التي تحققت من عينات مختارة منها أثناء مراجعة الحسابات كانت في كل جوانبها الأساسية متمشية مع نظام الويبو المالي ولائحته والصلاحيات التي منحها الهيئات صاحبة السلطة في المنظمة.

ووفقا للفقرة 6 من نص اختصاصات مراجع الحسابات المرفق بنظام الويبو المالي، أعددت أيضا تقريرا منفصلا عن المراجعة التي أجريتها لبيانات الويبو المالية بتاريخ 5 يوليو 2010.

حزّر في برن، 5 يوليو 2010

لك. غروتز
مدير المكتب الفدرالي
السويسري لمراجعة الحسابات
(مراجع الحسابات)